بيان ممثل أنغولا

تود حكومة أنغولا أن تهنئ الرئيس ونواب الرئيس على انتخابهم، وتتمنى لجميع المشاركين في دورة مجلس المحافظين هذه، وإدارة الصندوق وموظفيه، عاما جديدا مليئا بالصحة والنجاح.

وتعتبر أنغولا الموضوع المختار لهذه الدورة "الاستفادة من الابتكارات والتمويل من أجل تحقيق الانتعاش الشامل والقادر على الصمود في وجه تغير المناخ" ذا صلة بالنسبة إلى جميع البلدان ولا سيما البلدان النامية، وذلك بالنظر إلى القيود العديدة التي يولدها تغير المناخ وأهمية الاتفاق على الالتزامات التي جرى التعهد بها منذ اتفاق باريس، ومؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية، وأهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030، والموارد المالية والتقنية اللازمة للقيام بالاستثمارات التي نحتاج إليها من أجل الحد من آثار تغير المناخ وبناء القدرة على الصمود.

ومن ناحية أخرى، يمكن للرقمنة والتكنولوجيات الجديدة أن تساعد في حل بعض المشكلات التي تواجهنا على صعيد الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي والتغذية.

وستؤدي زيادة التعاون والتضامن بين البلدان دورا حاسما في تيسير الوصول إلى مثل هذه الابتكارات والمعرفة، إلى جانب الشمولية، من أجل تحويل النظم الزراعية وتحقيق خطة عام 2030. يجب علينا العمل معا من أجل استعادة الحيز الاقتصادي الذي فقدناه بسبب جائحة كوفيد-19 وضمان الاستقرار الاجتماعي والسلام وتكافؤ الفرص أثناء التصدي للمخاطر المناخية والمالية. وتتجاوز كل هذه التحديات حدود البلدان والقارات.

ونحن في أنغولا نعتزم تنفيذ استراتيجية متكاملة لنظم غذائية قادرة على الصمود، وزيادة الإنتاجية والعمل الاجتماعي من خلال الحوار بين المؤسسات والشركات والمجتمعات المحلية الزراعية، ولا سيما المزارع الأسرية، التي تساهم في معظم الإمدادات الغذائية للأسواق وتولد القسم الأكبر من فرص العمل. وسوف نقوم بإسناد الأولوية إلى الشباب والنساء الذين يمثلون معظم العاطلين عن العمل ولكنهم يشكّلون أيضا أكبر الإمكانات الواعدة بالنمو وزيادة الإنتاجية.

ويتمثل الهدف من ذلك في تزويد المزارعين بفهم أكبر لتأثير تغير المناخ وأفضل الطرق لبناء القدرة على الصمود – وذلك عن طريق توفير البذور المحلية المحسنة، وتشجيع الاستخدام السليم للأسمدة، وإدارة موارد المياه بصورة أفضل. وتشارك الوزارات؛ وعمال الإرشاد؛ ومراكز البحوث التي تدعم تحويل الزراعة الإيكولوجية بواسطة الابتكار والعلوم والتكنولوجيا؛ والمجتمع المدني وكيانات الأمم المتحدة في هذا المسعى، وتستعين بمدارس المزارعين الحقلية للإرشاد الريفي كوسيلة لنشر أفضل الممارسات في المناطق الريفية.

وفي مجال مصايد الأسماك، يجري تنفيذ تدابير لإدارة الموارد البحرية واستعادتها وتعزيز تربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك الحرفية في المناطق الساحلية من أجل زيادة الاستدامة. وعلاوة على ذلك، تم الشروع ببرامج من أجل تحسين سبل عيش المجتمعات المحلية الضعيفة، واستهداف زيادة الإنتاج وتحسين التغذية والحماية الاجتماعية.

وتواجه أنغولا موجة جفاف حادة وأوبئة مثل الجراد، لا سيما في المقاطعات الجنوبية، وتتخذ الحكومة خطوات من أجل دعم السكان بالبنية التحتية والاستثمارات اللازمة، فضلا عن برامج إعادة التوطين والطوارئ. ونحن نقوم ببناء سدود تخزينية وقنوات صغيرة لتحسين استخدام المياه وإدارتها، ونحفر الآبار لاستغلال المياه الجوفية. ويجري العمل في مشروع إعادة تأهيل شبكة الأرصاد الجوية والمائية في أنغولا. ونحن بحاجة إلى الاستثمارات، والشراكات والموارد التقنية والمالية.

ولا تزال انبعاثات الكربون في المناطق الريفية في أنغولا غير كبيرة، ولكن مع تثقيف المجتمع المحلي للمزارعين والأسر، لا سيما من خلال مدارس المزارعين الحقلية والاستفادة من الزراعة الإيكولوجية - التي ستقوم بتحويل إدارة النفايات - سنتمكن من تكرار العديد من التجارب وإدماجها، ومن خلال العمل الاجتماعي والمبادرات مثل الوجبات المدرسية، سنشجع الإنتاج المحلي وشمولية البرامج المحلية واللامركزية. ونحن على ثقة من أننا سنكون قادرين على التخفيف من الآثار السلبية وتحسين إدارة الموارد الطبيعية واستخدامها، بالإضافة إلى تحسين سبل عيش المجتمعات الريفية، والحد من آثار المناخ على التنوع البيولوجي.

وفيما يتعلق بإنتاج أغذية صحية ومأمونة، تعمل عدة وزارات معا على وضع تشريع بشأن المعايير واللوائح الخاصة بحفظ الأغذية وتوزيعها ومراقبة جودة المنتجات الغذائية المنتجة محليا والمستوردة، فضلا عن تحسين فعالية المختبرات وتعزيز خدمات التفتيش.

ونحن بحاجة إلى القدرة التقنية، وتبادل الخبرات والتعاون، والتحسينات في شبكة التوزيع بالجملة والتجزئة، لا سيما على صعيد الأسواق غير الرسمية.

ويجري اتخاذ عدد من التدابير: أسواق جديدة متوافقة مع المعايير الصحية، وإصلاح الطرق الريفية لنقل المنتجات الزراعية إلى الأسواق، ومستودعات لمخزونات الأغذية الاستراتيجية من أجل ضمان الإمدادات الوطنية المنتظمة من المنتجات العالية الجودة لصالح المستهلكين وتجنب تقلب الأسعار. وجرى كذلك عقد دورات تدريبية لمفتشي الجودة، وتوعية البائعين بمتطلبات الجودة، وإعادة هيكلة الاقتصاد غير الرسمي.

وما زلنا في المراحل الأولى على صعيد استخدام الابتكارات والتكنولوجيات لتشكيل عالم رقمي بالفعل في قطاع الزراعة، باستثناء بعض مبادرات الصناعة الزراعية - ولكننا ندرك أن تحسين تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ضروري للتحول الزراعي والتنمية.

إن الحكومة منفتحة على التعاون الثنائي والتعاون المتعدد الأطراف في هذا المجال.

ونحن ندرك أهمية ضمان تطبيق شبكات الأمان الاجتماعي والاستفادة من الشراكات مع القطاع الخاص لتعظيم أثر هذه الشبكات. وكما هو الحال في البلدان الأخرى، فإن مجتمعاتنا المحلية الريفية تعتبر الأشد فقرا وتواجه أكبر الصعوبات. وحددت حكومة أنغولا التنويع الاقتصادي كهدف رئيسي لها من أجل الحد من اعتماد البلاد الكبير على قطاع النفط. وتحقيقا لهذه الغاية، تعتبر الزراعة ومصايد الأسماك من الأولويات. وقد جرى تحديد عدد من الحوافز، مثل الحصول على الائتمان، وخفض التعريفات الجمركية للاستيراد على المدخلات الزراعية ورفع الحد الأدنى للأجور الزراعية.

ويعتبر النمو في إنتاج الحبوب، والبقول، وأشجار الفاكهة، والماشية والدواجن من الأولويات، حيث لا يلبي الإنتاج الوطني سوى 40 في المائة من احتياجات الاستهلاك. وبموجب مبادرة خاصة، جرى مؤخرا إنشاء أول خط تصنيع للجرارات والمحاريث المتعددة الاستخدامات وخلاطات الأسمدة. ونعتبر الميكنة من ضمن أهم البرامج من أجل تنظيم التعاونيات، وزيادة الشمولية، وتعزيز ريادة الأعمال، والابتكار وزيادة الفرص المتاحة للقطاع الخاص باعتباره محركا للتنمية الاقتصادية. وفي أنغولا، تتعايش الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في الريف جنبا إلى جنب مع الزراعة الأسرية. ومن المتوقع أن تولد أوجه تآزر لتيسير نقل المعرفة والوصول إلى الأسواق.

ولتعزيز القطاع الخاص، يجري حاليا تنفيذ برنامج لدعم الإنتاج وتنويع الصادرات واستبدال الواردات، وقد سمح البرنامج بإنشاء شركات زراعية وصناعية زراعية جديدة، واستحداث فرص عمل جديدة، كما ساهم في الأمن الغذائي.

وتوجد أيضا خطة متكاملة لتسريع الزراعة الأسرية ومصايد الأسماك بتمويل من الحكومة والقطاع الخاص، وهي تستند إلى بناء القدرات المؤسسية والمساعدة التقنية من أجل تعزيز الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك.

وتبذل حكومة أنغولا قصارى جهدها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي، وقد أدخلت إصلاحات على مستوى الاقتصاد الكلي تهدف، من بين أمور أخرى، إلى تحقيق الاستقرار النقدي، وتعديل سوق الصرف وتحسين بيئة الأعمال التجارية، وتشجع في الوقت ذاته الإدماج الاجتماعي للمبادرات والأهداف من أجل تسريع التنمية. إن النظم الغذائية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، وتنظيم السوق، وتيسير العوامل المحركة للنمو، والعمل الاجتماعي الذي يولي الأولوية للفئات الضعيفة: تعتبر جميعها التزامات مستمرة تتعهد بها حكومة أنغولا.

وعلى الرغم من الأثر الكبير لجائحة كوفيد-19 على خططنا وآفاقنا، إلا أننا نواصل تنفيذ التدابير من أجل إدارة الأزمة بشكل يجعل الانتعاش ملموسا ومستداما في وقت قريب.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنهنئ الصندوق على الجهود التي بذلها لجذب الموارد من مصادر بديلة بهدف تقديم مساعدة أفضل للبلدان، كما أننا نرحب بتخصيص 55 في المائة من برنامج القروض والمنح في الصندوق لأفريقيا.

وأخيرا، نود أن نسلط الضوء على النتائج الإيجابية لنشاط الصندوق في أنغولا، وأن نعرب عن اهتمامنا بزيادة حجم المساعدة هذا العام، لا سيما في مجالات القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، وتحويل النظم الزراعية والغذائية والعمل الاجتماعي، حتى نتمكن من أن نصبح أكثر صحة، وأكثر استدامة، وأكثر إنصافا وأكثر تنافسية من خلال جدول الأعمال الوطني الذي نسعى إلى تنفيذه.